

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة **٧٤٤٥**

الثلاثاء، ١٩ أيار/مايو ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة مورموكايت	(ليتوانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إلييتشوف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي لينارس بالو
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنز
	تشاد	السيد مانغارال
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد تساو يونغ
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيد فان بوهمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

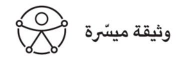
الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2015/331)

1514504 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2015/331)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بدولة السيد عمر عبد الرشيد علي شارماركي، رئيس وزراء جمهورية الصومال الاتحادية، الذي سيشارك في جلسة اليوم عبر تقنية التداول بالفيديو من مقديشو.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين للمشاركة في هذه الجلسة: السيد نيكولاس كاي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال؛ والسيد مامان صديقو، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيد كاي والسيد صديقو، اللذين انضما إلى جلسة اليوم عبر تقنية التداول بالفيديو من أديس أبابا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/331، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الصومال.

وأعطي الكلمة الآن للسيد كاي.

السيد كاي (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية أمام المجلس. ويسرني أن أقوم بذلك، مع صديقي وزميلي السفير مامان صديقو. حيث قمنا بالأمس معا، بتقديم إحاطة إعلامية أمام مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ولهذا السبب، فإننا ننضم إلى المجلس اليوم من أديس أبابا. إن الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في الصومال هي شراكة فريدة من نوعها، وقوية وأساسية لتحقيق النجاح.

واسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المجلس لدعمه المتواصل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وعملية بناء السلام وبناء الدولة في الصومال.

عندما تحدثت إلى المجلس خلال شهر شباط/فبراير الماضي، كنت على حد سواء متحمسا وقلقا من العام المقبل. كنت متحمسا لأنه بعد فترة جمود طويلة للغاية، برز احتمال إحراز تقدم سياسي مرة أخرى. وبالفعل، جرت استعادة الزخم. إن الحكومة الثالثة للصومال تعمل بجد في أقل من ثلاث سنوات، وبدأ البرلمان الاتحادي دورته السادسة. ويبني قادة الصومال على المستويات الاتحادية والإقليمية والمحلية، والبرلمانيون والأشخاص من مختلف المشارب، دولة اتحادية، من خلال الحوار والمصالحة. وتجعل بيئة انعدام الثقة السائدة والمتراكمة منذ ما يزيد عن ٢٥ عاما، المهمة صعبة وتتطلب بذل الكثير من الجهود، لكن يجب أن تستمر وتستحق أن نقدم لها دعمنا المستدام.

إنَّ الرئيس الاتحادي حسن شيخ محمود، فضلاً عن رئيس الوزراء، ورئيس مجلس النواب وقادة بونتلاند، جوبا والإدارات الجنوبية – الغربية، أكَّدوا عزمهم على تجسيد خطة رؤية الصومال لعام ٢٠١٦ بدون أي تمديد لولاية البرلمان الاتحادي في آب/أغسطس أو الرئيس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وهناك عدة أهداف هامة حدَّدها الحكومة لنفسها في الأشهر المقبلة،

تشمل إتمام تشكيل الإدارات والجمعيات الإقليمية المؤقتة؛ والمضي قدُماً بالاستعراض الدستوري؛ وتشكيل اللجنة الانتخابية المستقلة الوطنية ولجنة الحدود والاتحاد؛ وإنجاز التشريع ذي الأولوية بشأن الأحزاب السياسية، والجنسية، والانتخابات.

وحالما يوافق البرلمان على تعيين مفوَّضين للَّجنة الانتخابية المستقلة الوطنية، فإنَّ اللجنة ستواجه إطاراً زمنياً ضيقاً للقيام بواجباتها. ولا بدَّ لها عقب تشكيلها أن تقرر سريعاً بشأن كيفية تنفيذ ولايتها. وستنشر الأمم المتحدة بعثة لتقييم الانتخابات لكي تسدس النصح وتقرِّر، بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة، بشأن طبيعة ونطاق دعم الأمم المتحدة الانتخابي في الصومال. وستواصل الأمم المتحدة، إلى جانب الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء - دعم تشكيل الإدارات الإقليمية المؤقتة. وتبقى هناك تحديات عديدة، لا سيما ضمان الشمولية. ويبقى المزيد ممَّا يجب تحقيقه على صعيد المصالحة المحلية. ويجب تمثيل النساء، والأقليات والشباب على نحو جيد كجزء من تلك الشمولية.

والتقدم في النظام الاتحادي لم يواكبه تقدم مماثل في عملية الاستعراض الدستوري. ففي ٦ أيار/مايو، استقال رئيس اللجنة المستقلة لاستعراض الدستور وتنفيذه، ولكن ينبغي ألاّ يكون هناك أيُّ تهاون في دفع العملية قدُماً. والأمم المتحدة تدعم المفوَّضين والمؤسسات المعنية الأخرى في بدء عملية استعراض الدستور جدّياً بدون مزيد من الإبطاء. ويساورني القلق أيضاً بشأن الجدول الزمني للانتخابات في صوماليلاند، التي كانت مقررة الشهر المقبل. وقرار مجلس الأعيان مؤخراً تأجيل الانتخابات ٢٢ شهراً، حتى آذار/مارس ٢٠١٧ مخيِّب للآمال. وقد انضمت الأمم المتحدة إلى شركاء دوليين آخرين في الحث على تعديل هذا الجدول الزمني بالاستناد إلى توافق سياسي في الآراء بين جميع أصحاب المصلحة في صوماليلاند.

ويبقى أمن موظفي الأمم المتحدة في الصومال أولوية. فقد أودى اعتداء إرهابي مأساوي في غاروي في ٢٠ نيسان/أبريل بحياة أربعة موظفين في اليونيسيف وثلاثة حراس صوماليين. واستهدفت حركة الشباب أشخاصاً كانوا يعملون بجد لتحسين حياة الأطفال الصوماليين والعائلات الصومالية. لقد كان الاعتداء، كما قال الرئيس حسن شيخ محمود، اعتداء ''على مستقبل البلد''. وإننا نحيِّي زملاءنا الذين سقطوا بمواصلة عملهم. وعلينا أن نضمن توازناً بين واجبنا المتمثل في العناية بالموظفين وتنفيذ ولايتنا بدعم الصوماليين.

وبالإجمال، لدى الأمم المتحدة - بما فيها الوكالات والصناديق والبرامج والبعثات كافة - ما معدله ١ ٤٠٠ شخص، منتشرين في جميع أنحاء الصومال. وعلينا أن نضمن حماية كافية لهذه الأفرقة. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر المجلس على دعمه لتوسيع وحدة حرس الأمم المتحدة، التي توفر حماية حيوية لموظفي الأمم المتحدة داخل مجمع مطار مقديشو الدولي والمكاتب الجديدة التي انتقلنا إليها في مدينة مقديشو. وهذه هي المرة الأولى التي تعمل فيها بعثة مفوَّضة من مجلس الأمن خارج منطقة المطار منذ عام ١٩٩٥.

ويبقى القلق يساورني بشأن الأمن في الصومال والتهديد الذي تشكله حركة الشباب على المنطقة دون الإقليمية قاطبة، والذي ظهر في الاعتداء الرهيب على كلية غاريسا الجامعية في كينيا في نيسان/أبريل. فعلينا أن نراقب عن كثب، وأن نكون قادرين على التصدي لأية إشارة إلى أنَّ حركة الشباب تستفيد من ارتباطاتها بالجماعات المتطرفة في اليمن ومن عدم الاستقرار هناك. ومكافحة الإرهاب تقتضي جهوداً على جبهات عديدة. ويحدوني الأمل بأن تشهد الأسابيع المقبلة تعاوناً أوثق بين الدول الأعضاء للتصدي لهذا الخطر على

المستوى دون الإقليمي، بما يشمل تدابير لمنع التطرف العنيف ومكافحته. ومع وجود الكثير على المحكّ بين الآن وعام ٢٠١٦، يمكننا أن نتوقع من حركة الشباب أن تفعل كل ما تستطيع لعرقلة العملية السياسية في الصومال.

إنَّ تجديد الهجوم المشترك بين الصوماليين والاتحاد الأفريقي ضد حركة الشباب أولوية مُلِحَّة. وإنني أحيي مجدداً بسالة الجيش الوطني الصومالي وزملاءنا في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وقد أتمَّ مؤخراً الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بعثة مشتركة إلى الصومال لتقييم المعايير لبعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة وتأثير زيادة أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وتقديم التوصيات بشأن الخطوات المقبلة في الحملة العسكرية. وزميلي السفير سيديكو، ودولة رئيس الوزراء سيُطلِعاننا على المزيد في هذا الشأن.

إنَّ تطوير الجيش الوطني الصومالي والشرطة الصومالية حتمي لدحر حركة الشباب واستراتيجية الخروج لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وخطة غولوادي (النصر) المشار إليها في تقرير الأمين العام (S/2015/331) ترمي إلى تدريب وتجهيز الجيش الوطني لعمليات مشتركة الآن. إنها تشكل إطاراً سليماً، لكنَّ العمل المعتاد لن يكون كافياً لدعمها. ولا بُدّ من هيكلية قوية لتقديم الدعم الدولي للجيش الوطني. ونحن نتشاور مع جميع الشركاء بشأن الخيارات. وهناك حاجة أيضاً إلى خطة مماثلة للشرطة، بما فيها الشرطة الإقليمية.

ومما يثلج صدري أنَّ الآليات التي استُحدِثت في عام ٢٠١٤ لدعم تنفيذ ''الاتفاق الجديد'' للعقد الصومالي بدأت تؤدي عملها. وقد مارست الحكومة القيادة في جمع كل الشركاء معاً. وقد تمَّت الموافقة على حقيبة من سبعة برامج، مرتبطة بأولويات الحكومة الاتحادية وموارد المانحين، وبقيمة تتجاوز ١٠٠ مليون دولار، لإدراجها في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني متعدد الشركاء. وإنني أشكر جميع المانحين الذين تعهدوا بالدعم، وأشجعهم على دعم تعافي الصومال عبْر هذه الآليات. لكنَّ مواءمة وتنسيق المساعدة الدولية وراء القيادة الصومالية غير لائق. ومن الأموال التي جرى التعهُّد بها بسخاء في بروكسل عام ٢٠١٣، لم يُلتزَم إلاّ بنحو ١٠ في المائة عبْر هيكلية الاتفاق. وإنني أشجع جميع شركاء الصومال على التقيُّد بالتزاماتنا الجماعية، وبخاصة زيادة استخدامهم للأنظمة الوطنية.

ومع أنَّ النظام المالي للصومال يبقى عرضة للخطر الشديد، فإنَّ الحكومة الاتحادية والشركاء الدوليين يتخذون خطوات في إطار الاتفاق الجديد لضمان الإشراف القوي على مجمل هيكلية الحوكمة. ولا يزال أمامنا طريق طويل نسيره، ولكن يسرني الإبلاغ بأنَّ حساباً وحيداً للخزانة بات الآن في مكانه، ممّا يوجِد قناة وحيدة للعائدات والمدفوعات الوطنية.

وهناك عمل ينبغي القيام به على صعيد حقوق الإنسان أيضاً. ففي هذه السنة، سيتعيَّن على الصومال إعداد تقرير بشأن التقدم المحرز في التزاماته في الاستعراض الدوري العالمي. وأشير بقلق إلى أنه كانت هناك زيادة ملحوظة في عمليات الإعدام وأحكامه التي صدرت في عام ٢٠١٥، على الرغم من التزام الصومال بالوقف الاختياري للإعدامات. ويبقى القلق يساورني أيضاً بشأن التهديدات للصحفيين في الصومال وتخويفهم. وإنني أرحب بتقرير الاتحاد الأفريقي بشأن مزاعم الاستغلال والتعدي الجنسيين من قِبَل جنود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وأشيد بعمل فريق التحقيق. وكما لاحظ المجلس أصلاً، هناك ضرورة الآن للمتابعة. والسفير سيديكو سيُطلِعنا على المزيد في هذا الشأن.

وتبقى الحالة الإنسانية في الصومال مثيرة للقلق. والأرقام تتكلم عن نفسها. فهناك نحو ٧٣٠ ٠٠٠ صومالي ما برحوا غير قادرين على استيفاء أهمّ احتياجاتهم الغذائية اليومية الأساسية؛ وهناك ٢,٣ مليون شخص معرضون لخطر الانزلاق إلى

الحالة نفسها؛ وبينهم أكثر من ١,١ مليون صومالي لا يزالون مشردين، أغلبيتهم نساء وأطفال.

ويمكن تدهور الحالة بشكل إضافي من جراء سوء موسم الأمطار، وإن حصل ذلك، إغلاق الجهات الصومالية المشتغلة بالتحويلات المالية وتصاعد التراع في اليمن. وفي الفترة بين ٢٧ آذار/مارس و ١٤ أيار/مايو، استقبل الصومال ٠٠٠ ٧ وافد تقريبا، الأغلبية الساحقة منهم، حوالي ٩٢ في المائة تقريبا، مواطنون صوماليون، والعديد منهم حاصلون على مركز لاجئين في اليمن. وتدعم الأمم المتحدة بشكل فعال الجهود الرامية إلى مساعدة هؤلاء العائدين.

وسيتيح منتدى الشراكة الرفيع المستوى في مقديشو المزمع عقده في ٢٩ تموز/يوليه فرصة للصومال وشركائه للالتقاء بغية الاتفاق على الإجراءات ذات الأولوية التي ستتخذ بين الوقت الحالي وعام ٢٠١٦. ولكن مواصلة إحراز التقدم بين الوقت الحالي وذلك الحين سيتطلب اهتماما مستمرا والتزاما من جميع الجوانب. وأعتقد أن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال لا تزال صالحة للعام المقبل. وفيما تمضي قدما عملية النظام الاتحادي، فإننا سنعدل محور تركيز جهودنا. وستصبح أعمالنا في مناطق الصومال أكثر أهمية من أي وقت مضي، وسنسعى إلى زيادة دعمنا إلى أقصى حد للإدارات القائمة والجديدة في إطار ولايتنا المتعلقة ببذل المساعي الحميدة وتقديم المشورة ذات الطابع الاستراتيجي بشأن السياسات العامة. وذلك سيتطلب تقديم الدعم اللوجستي والأمني في ظل ظروف صعبة. وأتطلع إلى الاستعراض الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال المقرر عقده أيضا في تموز/يوليه. فهو سيساعدنا على تحديد ما يمكن القيام به من عمل، بما في ذلك لدعم الإدارات الناشئة التي ليس فيها أي تواجد لمكتب الأمم المتحدة. وسنواصل إطلاع المجلس على المعلومات المستجدة بشأن كفاية الترتيبات الأمنية. وأخيرا، سنبقي قيد الاستعراض التحضيرات من أجل إجراء عملية انتخابية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وسنقدم المزيد من المشورة بشأن التداعيات عند الاقتضاء.

ومع أن من السابق لأوانه الاحتفاء بتحقيق النجاح النهائي، فإنني أعتقد أننا سنضيع فرصة استراتيجية إذا لم نقدر تماما مدى الأعمال التي يقوم بإنجازها الصوماليون والمجتمع الدولي. وإذ نصوب نظرنا على المنطقة الواسعة وما وراءها، فأين هو المكان الآخر الذي نرى فيه بلدا، كان في يوم ما غارقا في التراع، يحظى في الوقت الحالي بإدارة لشؤون الحكم تزاول عملها بشكل أفضل وتدريجا ويحل فيه الحوار محل سيادة السلاح، والأمر الأهم، وتجري فيه مواجهة التطرف العنف بشكل ناجح؟ وهو بلد كان فيه اللاجئون في يوم ما يفرون بالملايين وهو يستقبل في الوقت الحالي اللاجئين من البلدان الأخرى، مثل اليمن، ويرحب بمواطنيه بالذات في وطنهم. ويشرفني أن أعمل في مثل ذلك السياق ومع مثل هؤلاء الشركاء المتفانين وزملائي الشجعان في الأمم المتحدة. وينبغي ألا يهدر العالم هذه الفرصة. فنحن بحاجة إلى توطيد النجاح بزيادة الانخراط والموارد في الأشهر المقبلة، وأشعر بالامتنان على الدعم المستمر الذي يقدمه المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد كاي على إحاطته الإعلامية.

أُعطي الكلمة الآن للسيد مامان سيديكو.

السيد سيديكو (الاتحاد الأفريقي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني ويسرني أن أخاطب مجلس الأمن اليوم بشأن الحالة في الصومال.

وأود أن أقدم للمجلس إحاطة إعلامية بشأن ثلاثة تطورات هامة هي – الحالة الأمنية السائدة في الصومال؛ وأفكاري بشأن عملية استعراض المعايير المرجعية المشتركة بين

الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة التي اختتمت مؤخرا؛ ونتائج التحقيق في الاستغلال والاعتداء الجنسيين والخطوات التي اتخذتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لكفالة إنشاء نظام فعال للمنع والاستجابة. كما حصلت تطورات سياسية هامة، وبخاصة بشأن عملية الحكم الاتحادي واستعراض الدستور والعملية الانتخابية، ما فتئ مكتبي يدعمها بالترافق مع عملية الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال والحكومة الاتحادية للصومال، على نحو ما ناقشه زميلي نيك كاي في إحاطته الإعلامية صباح هذا اليوم.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، فإن الحالة الأمنية الشاملة في الصومال يمكن وصفها بأنها رفعت مستويات تهديد الإرهاب التي تتسم بازدياد أنشطة تنظيم الشباب، وبشكل رئيسي بسبب ازدياد عدد الهجمات التي تشمل الأجهزة المتفجرة المرتجلة وعمليات الاغتيال المستهدفة. وإجمالا، من المرجح أن تستمر أنشطة تنظيم الشباب، بالنظر لعدم الحد من نيته شن هجمات إرهابية وقدرته على القيام بذلك. ويبدو أن الاغتيالات المستهدفة الأسلوب المفضل للتنظيم، بسبب زيادة فعاليتها وقلة تكلفتها. ولكن ردا على ذلك، نحن - وأعني بذلك بعثة الأمم المتحدة، بالترافق مع نظرائنا الصوماليين - عززنا عملياتنا المشتركة، لا سيما في المراكز الحضرية، من أجل وقف أنشطة تنظيم الشباب.

وفيما يتعلق بالعمليات الهجومية، أود أن أؤكد على أن قوات بعثة الاتحاد الأفريقي، بالترافق مع الجيش الوطني الصومالي، لم تتوان في جهودها لدحر تنظيم الشباب. فقد أظهرت عملية النسر وعملية المحيط الهندي أن بوسع العمليات الهجومية التي تشنها بعثة الاتحاد الأفريقي على تنظيم الشباب أن تحرز نتائج إيجابية، لا سيما في الحد من سيطرة تلك المجموعة الإرهابية على الأراضي. كما أود أن أؤكد للمجلس على أننا سنعيد تنشيط العمليات ضد تنظيم الشباب باعتبارها جزءا من النتائج والتوصيات التي توصلت إليها مؤخرا البعثة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وأنه سيكون هناك قريبا استئناف أكثر بروزا للعمليات الهجومية في بعض المناطق. ولأسباب بديهية تتعلق بأمن العمليات، سأتوقف عند هذا الحد.

وأود الآن أن أتناول المسألة الثانية، المتصلة بأفكاري بشأن نتائج البعثة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لاستعراض معايير نشر عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال، وتوصيات البعثة لاتخاذ الخطوات المقبلة في الحملة العسكرية التي بدأت الشهر الماضي في الصومال في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ نيسان/أبريل. وشرعت بعثة الاتحاد الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في إجراء مشاورات مع البلدان المساهمة بقوات ونحن نعمل على تأمين مشاركة هذه الجهات في تنفيذ التوصيات. واستعرضت البعثة المشتركة المعايير المرجعية لنشر عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال على النحو الوارد في القرار ٢١٢٤ (٢٠١٣) وخلصت إلى أنه، في حين أحرز تقدم بشأن المعايير المرجعية المختلفة بدرجات متفاوتة من السرعة، فإن الحالة في الصومال بأكمله لن تكون مفضية إلى نشر عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام حتى نهاية عام ٢٠١٦، على أقل تقدير. وما يبعث على الارتياح، في مشروع التقرير، أن البعثة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تقدر أنه، بالدعم المحدد الوجهة من الشركاء، أحرز تقدم كبير في الحد من سيطرة تنظيم الشباب على الأراضي وإضعاف قيادة التنظيم. وذلك، بدوره، أفسح المجال الضروري لاتساع نطاق العملية السياسية، وبخاصة عملية الحكم الاتحادي، وإن كان بدرجات متفاوتة للتقدم المحرز في المناطق المختلفة.

كما أن الهجمات المشتركة لبعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي أتاحت اللازمة لجهود تحقيق الاستقرار في

المناطق التي استعيدت السيطرة عليها، بالرغم من أن عددا من العوامل الهامة مثلت تحديات لهذه الفرصة. ومع أن العمليات المشتركة تمكنت من استعادة الأراضي، فإن تنظيم الشباب لا يزال يحتفظ بقدرات معينة، في معظم الأحيان باستخدام أساليب الحرب غير المتناظرة، أثرت على ثقة السكان بالجيش وببعثة الاتحاد الأفريقي وعرقلت المزيد من العمل اللازم ضد التنظيم، إلى حد كبير لأن بعثة الاتحاد الأفريقي لا تحظى بالتشكيل والموارد للرد على النحو المناسب. وعلى وجه الخصوص، أدى إلى تقويض فعالية القوة انعدام معظم عوامل تمكين ومضاعفات القوة المأذون بها بموجب القرار ٢١٢٤ (٢٠١٣)، بما في ذلك الطائرات المروحية القادرة على منح القوة درجة خفة الحركة والمرونة التي تحتاج إليها للتكيف مع تغيير تنظيم الشباب لأساليبه. وبالنظر لحجم التهديد ومركز العملية السياسية، فإن وقف زيادة الأفراد النظاميين قبل نهاية عام ٢٠١٦ يمكنه أن يلحق خطر الانتكاسات التي يمكن أن تعطل تحقيق أهداف رؤية عام ٢٠١٦ ويعرض للخطر نجاح الاستثمار الذي وجهه جميع المعنيين. وأخيرا، لذلك من المحتمل أن يكون استمرار وجود بعثة الاتحاد الأفريقي مطلوبا حتى نهاية عام ٢٠١٦.

ولذلك أرحب بالتوصية الرامية إلى توسيع الزيادة مع تشكيلة منظمة ومستهدفة لبعثة الاتحاد الأفريقي تهدف إلى الاستجابة للأزمات المتطورة.

إن التمديد سيمكن بعثة الاتحاد الأفريقي من تحقيق ثلاثة أهداف مترابطة. أولاً، سيسمح ذلك للبعثة باستئناف العمليات الهجومية ضد حركة الشباب، والتي ستجري في إطار تسلسل قيادي معزز للبعثة، وبطريقة تغطي جميع القطاعات عند الضرورة، وبقدرات متخصصة قائمة على استخدام أصول البعثة، بما في ذلك الطائرات العمودية التي قد تأتي من داخل أو خارج القارة مع التسليم في الوقت ذاته بالقيود والمخاطر التي ينطوي عليها ذلك.

ثانياً، سيتيح التمديد تثبيت استقرار المناطق المستعادة وتعزيزها، الأمر الذي يتطلب التحول التدريجي إلى الشرطة ويتطلب الاتفاق على إعادة التوازن في أعداد أفراد البعثة النظاميين في الوقت المناسب، بحسب ما يمليه الترتيب المتفق عليه للعمليات الذي يجري تكييفه باستمرار. إن تمكين قوات الشرطة سيفرّغ القوات لعمليات أمن المنطقة، وهو شرط لتحقيق الاستقرار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إنشاء وجود مدني مشترك لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال/بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال سيزيد من تعزيز جهود الإنعاش وتحقيق الاستقرار.

وأخيراً، سيتيح التمديد لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تأمين طرق الإمداد الرئيسية والطرق الأخرى الواصلة مع المناطق المستعادة حديثاً والإدارات الإقليمية المؤقتة، الأمر الذي من شأنه ضمان حرية الوصول ضمن المناطق المستعادة حديثاً وعبرها، الذي يؤدي بدوره إلى تيسير الحوكمة وتقديم الخدمات والمساعدة الإنسانية. وسوف يتيح أيضاً حرية الرحكة وتوفير الحماية من قبل القوة للسلطات العسكرية والحكومية والمحلية وييسر إمكانية إعادة التموين والوصول إلى الحركة التجارية والسوقية.

وفي حين أن ما سبق ذكره أهداف نبيلة أثق أن المجلس سيباركها، أود أن أسلط الضوء على بعض الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها هذه الأهداف الجديرة بالثناء، والتي نحتاج إلى إيلائها المزيد من الدراسة المتأنية. إذا كان لبعثة الاتحاد الأفريقي تحقيق هذه الأهداف وإذا أردنا اتخاذ القرارات الصحيحة في هذه المرحلة الحاسمة في دعمنا للصومال، فسنحتاج إلى اتخاذ بعض القرارات الصعبة المتعلقة، على وجه الخصوص، أولاً، بدعمنا لقوات الأمن الصومالية. إن المساهمة التي تعهد بها

الجيش الوطني الصومالي على أساس القرار ٢١٢٤ (٢٠١٣) لم تتحقق بالسرعة الكافية. وعندما تحققت، كانت الاستدامة لعملية المتابعة المطلوبة من خلال العمليات مقيدة بشدة بسبب النقص في الموارد ونقاط ضعف كبيرة في التسلسل القيادي. واليوم، وضعت السلطات الصومالية خطة غولواد (النصر)، التي يتعين علينا جميعاً أن ندعمها على نحو منسق. وهذا أمر بالغ الأهمية إذا أردنا تحويل الجيش الوطني الصومالي إلى شريك أكثر فعالية لبعثة الاتحاد الأفريقي.

ثانياً، سيتعين علينا أن نتخذ قراراً بشأن مجموعة عناصر الدعم اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي. ورغم أن الدعم اللوجستي تطور إلى حد كبير، إلا أنه لم يخلُ من أوجه القصور التي كانت تشكل عنصراً هاماً من العناصر التي أسهمت في عدم ثبات وتيرة العمليات. ولذا ينبغي للنهج المتبع في الدعم اللوجستي أن يأخذ اتجاهاً جديداً. لهذا فإن الاستعراض الاستراتيجي المخطط له لمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أمر بالغ الأهمية وينبغي، في جملة أمور، أن يسلم بالحاجة إلى توسيع نطاق قدرات مكتب دعم البعثة كماً ونوعاً فضلاً عن الحاجة إلى تكييف مكتب الدعم مع طبيعة عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي، وكذلك مع العملاء الآخرين.

ثالثاً، اقترحت عملية وضع المعايير توصيتين بشأن دور عنصر الشرطة لبعثة الاتحاد الإفريقي. الأولى هي نشر وحدات الشرطة المشكلة لتوفير الدعم التشغيلي واللوجستي وتعزيز ثقة قوات الشرطة الوطنية. والثانية هي نشر أفراد شرطة على أساس فردي لتقديم الدعم لعمليات الفحص والتجنيد والتدريب والتوجيه لأفراد الشرطة الصومالية المحلية.

وفيما لا يزال الصومال يعمل نحو إقامة مؤسسات سيادة القانون، وقّعت الحكومة الاتحادية مذكرات تفاهم مع الإدارات الإقليمية. وهذا تطوّر في وقته المناسب، وستدعم شرطة بعثة الاتحاد الأفريقي تجنيد وفحص وتدريب ونشر ٦٠٠ شرطي لكل إدارة من الإدارات. ويحتّم دور شرطة البعثة في دعم الصومال إنشاء مجموعة من تدابير الدعم لقوة الشرطة الصومالية تضم الهياكل الأساسية والمعدات الأولية وبنود الاكتفاء المطلوبة لبدء عمليات حفظ الأمن في المناطق. وسوف يقدم التقرير النهائي لعملية وضع المعايير المرجعية الذي وضع بالاشتراك بين كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى مجلس الأمن في وقت قريب، وأتطلع إلى نظر المجلس في التوصيات الواردة في التقرير وإقرارها.

وأود أن أختتم كلمتي بالتطرق إلى نتائج التحقيقات المستقلة في مزاعم الاستغلال والاعتداء الجنسيين التي يزعم أن مرتكبيها من أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي حسبما أفادت منظمة هيومان رايتس ووتش في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وكما ذكرت في عدة مناسبات، أود أن أؤكد من جديد رسمياً أمام المجلس أن قيادة البعثة ملتزمة بإنفاذ سياسة الاتحاد الأفريقي بعدم التسامح إطلاقاً. وسوف نواصل احترام كرامة جميع النساء والفتيات الصوماليات والتمسك بالقيم الدينية والثقافية للصومال فيما تواصل البعثة تنفيذ ولايتها المتمثلة في استعادة السلام والاستقرار في البلد.

وإضافة إلى استنتاج أن اثنين من الادعاءات الواردة في تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش هما في الواقع حالتان ثبت فيهما الاستغلال والاعتداء الجنسيان اللذان ارتكبهما جنود البعثة، قدم فريق التحقيق عدداً من الملاحظات والتوصيات لتعزيز الآليات القائمة التي وضعتها مفوضية الاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي للتصدي للاستغلال والاعتداء الجنسيين. وتسترشد استجابتنا بهذه التوصيات ولقد اتخذنا بالفعل الإجراءات المحددة التالية:

لقد أصدرتُ تعليماتٍ إلى قائد القوة ومفوض الشرطة وغيرهم من كبار قادة البعثة للعمل فوراً على تنفيذ التوصيات

الواردة في تقرير التحقيق. وقد نقلنا جميع المتاجر إلى خارج معسكر قاعدة بعثة الاتحاد الأفريقي. ونحن نعيد هيكلة المعسكر لمنع الوصول غير المأذون به من جانب أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي إلى الصوماليين الذين يعيشون داخل منطقة البعثة. وقد عينت مفوضية الاتحاد الأفريقي موظفاً معنياً بالسلوك والانضباط في البعثة. وننشئ في بعثة الاتحاد الأفريقي خطاً ساخناً للتصدي للتحديات التي يواجهها على وجه التحديد الضحايا والشهود الذين أشير إليهم في تقرير التحقيق.

وكوسيلة للتشجيع على المزيد من الإبلاغ عن حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين وبناء الثقة، أعدت مفوضية الاتحاد الأفريقي، بمساهمة من بعثة الاتحاد الأفريقي، سياسات للمبلغين عن المخالفات والتي نتوقع إقرارها من قبل أجهزة وضع السياسات للاتحاد الأفريقي هذا العام. وقد قامت المفوضية، بإسهام من بعثة الاتحاد الأفريقي، بإعداد مشروع مرفق بمذكرة التفاهم القائمة بين المفوضية والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والهادفة لإنشاء استجابة أقوى تجاه الاستغلال والاعتداء الجنسيين وتحسين جهود المنع والمساءلة والإبلاغ للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين، فضلاً عن ضمان حصول الضحايا على الدعم الذي يحتاجون إليه.

وبالنظر إلى أن السلوك والانضباط هما في المقام الأول مسؤولية البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، فقد تشاطرت المفوضية التقرير المفصل مع تلك البلدان وطلبت إليها الرد والتعليق على النتائج قبل الاجتماع معها ومع الصومال من أجل الاتفاق على الخطوات العملية التي يجب اتخاذها لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفير سيديكو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لرئيس وزراء الصومال.

السيد شارماركي (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): حدث تغيير سياسي في الصومال في الأشهر الأخيرة، كما أحاط الممثل الخاص كاي والسفير سيديكو مجلس الأمن. أحرز بعض التقدم الملموس، وقد وضعت جمهورية الصومال الاتحادية خطة غولواد (النصر) المصممة لتعزيز قدرة الجيش الوطني الصومالي بسرعة على مكافحة حركة الشباب إلى جانب بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بغية الاستجابة للدعوة إلى جعل الجيش الوطني الصومالي أكثر فعالية في العمليات المشتركة.

وأحث شركاءنا على دعم هذه الخطة وذلك لتمكين الجيش بعد ذلك من تحمل المزيد من المسؤولية لتأمين البلد.

وأحد العناصر الحاسمة في الخطة وقيام قطاع الأمن هو عملية دمج المليشيات الإقليمية في الجيش الصومالي.وسوف نبدأ الآن في رؤية بعض الزخم والتقدم الملموس في هذا المجال من المجالات ذات الأولوية، مع بداية عمل اللجنة الوطنية للاندماج تحت رعاية وزارة الدفاع، في ١٢ أيار/مايو.إن التوزيع المتفق عليه لقوات البعثة الإقليمية المقرر نقلها إلى الجيش الوطني الصومالي، هي دليل واضح وقوي على الالتزام من جانب المنظمات الإقليمية بتبني إضفاء الطابع الاتحادي على قواتنا المسلحة.وهذا يتعلق بإدماج ٨٨٠ ٢ عنصرا من ولاية جوبالاند في الصومال، حيث لا تزال حركة الشباب تسيطر على عدة معاقل.وفيما أتكلم أليكم الآن، فإن وزير الدفاع موجود في ولاية جوبالاند للبدء عملية الاندماج.

والأولوية الملحة الأخرى هي إدماج ٠٠٠ ٣ من أفراد الميليشيا المخصصة من بونتلاند.إن قوات بونتلاند تقاتل بالفعل حركة الشباب، التي أنشأت معقلا آخر في جبال غال غالا، بعد الضغط الذي شكلته الحملة العسكرية في جنوب غرب الصومال في العام الماضي.ومن المتوقع أن تكون بونتلاند مسرح القتال النهائي ضد حركة الشباب بسبب وعورة التضاريس التي توفر ملاذا لإيواء الحركة.ويتعين علينا أن نهزم حركة

الشباب وأن نمنعها من تعزيز ونشر وجودها في بونتلاند، قبل أن يصبح الوضع خطيرا جدا لأن يُعالج.

ويتزايد خطر حركة الشباب في بونتلاند جراء الأحداث الدائرة في اليمن.إذا أتت العناصر المتطرفة وترسخت في بونتلاند إلى جانب حركة الشباب، فسيكون من الصعب للغاية طردهم وإلحاق الهزيمة بهم في المستقبل.وهناك فرصة سانحة أمامنا لمعالجة هذه الحالة الآن.ولذا، أناشد مجلس الأمن إلى أن يخول مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مجموعة دعم من التدابير غير المميتة إلى الـ ٣ ٠٠٠ فرد الإضافي من بونتلاند، المخصصة للإدماج في الجيش الوطني الصومالي.وسيرفع هذا عدد قوات الجيش التي تستفيد من حزمة دعم الأمم المتحدة إلى ٩٠٠ ١٣ فرد.

وبالتطلع إلى المستقبل، من المهم أيضا أن ندرج في هذه العملية إدماج قوات الشرطة الإقليمية.ومن شأن ذلك أن يضطلع بدور رئيسي في التعجيل بالانتقال إلى الأعمال الشرطية المتعلقة بالقرصنة، على الصعيدين الاتحادي والإقليمي على حد سواء، وهو أمر نعلم جميعا أنه ضروري للاستقرار الطويل الأجل في الصومال.

أما على الصعيد السياسي، فلا تزال رؤية عام ٢٠١٦ تمثل إطارسياسات يتضمن أهدافنا السياسية.وقد أحرز تقدم في المضي قدما في العملية في المناطق الوسطى، وتتبلور الهياكل الاتحادية بسرعة كبيرة.والولاية المتبقية، وهي ولاية هيران، على وشك البدء في الأسبوع القادم أو نحو ذلك

كما تواصل الحكومة الاتحادية الحوار مع الزعماء الإقليميين.وفي آخر اجتماع لنا في غاروي، تم أحراز تقدم في عملية مراجعة الدستور، بما في ذلك القطاع الأمني، السلطة وتقاسم العمل ومسألة إدماج القوات.واتفق القادة على مستوى الاتحاد والولايات على إنشاء لجنة لاستعراض ترتيبات تقاسم العمل والمضي قدما في عملية مراجعة الدستور.

وكان التقدم المحرز في إطار ميثاق الاتفاق الجديد إيجابيا تماما.في ٢ نيسان/أبريل، قام مرفق للتسهيل بالموافقة من حيث المبدأ على ستة مشاريع مشتركة ستنفذها الحكومة الاتحادية في الصومال وست منظمات حيث يتم تقديم الدعم من خلال الأمم المتحدة أو من خلال التحويلات من الشركاء. وهذه الخطوة حاسمة نحو تحرير الموارد والتعجيل بتحقيق نتائج ملموسة.

في أيار/مايو ٢٠١٥، رشح مجلس الوزراء أعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، ولجنة الخدمة القضائية ولجنة ترسيم الحدود.ويأتي تفعيل هذه اللجان على رأس أولويات الحكومة الاتحادية، ونتوقع تأييد برلمان الاتحادي في القريب العاجل.

ويجري إحراز تقدم في الجهود الرامية إلى إنشاء هياكل جديدة في المناطق.ومؤتمر المصالحة جارٍ.وبدأ التخطيط لعملية التنظيم نحو تحقيق تعاون الولايات الاتّحادية في الولاية المتبقية.

وكان إنشاء برلمان ولاية جوبالاند في الصومال تطورا يستحق الترحيب.غير أنه كانت هناك بعض المسائل التي برزت من العملية.وتعمل الحكومة الاتحادية بشكل وثيق مع منظمة جوبا الداخلية وزعماء المعارضة من أجل التوصل إلى صيغة توفيقي وتوافقية لحل الأزمة فيما يتعلق بتشكيل الجمعية الإقليمية لولاية جوبالاند في الصومال.

وأخيرا وليس آخرا، فإن الحكومة الاتحادية تعمل على نحو وثيق جدا مع كينيا عملية الإعادة إلى الوطن، من أجل تحقيق عودة منظمة اللاجئين من مخيم داداب.ونحن نعمل أيضا مع السلطات في اليمن للمساعدة في تسريع عملية عودة اللاجئين إلى الصومال.ونحن نواجه حالة تشكل مصدر قلق كبير للأمم المتحدة وجميع الأطراف في المنطقة: التعامل مع التكلفة البشرية للعنف في اليمن.ويتوقع مكتب الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصول ٠٠٠ ١٠٠ لاجئ من اليمن إلى الصومال خلال الأشهر الستة القادمة.وتستضيف الصومال بالفعل ما يقرب

من مليون مشرد داخلي.وليس لدينا الموارد والقدرة على استيعاب مزيد من اللاجئين. ولذلك، نناشد المجلس تعبئة منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة من أجل وضع خطة طوارئ على أرض الواقع للاجئين الفارين من اليمن.

أشكر المجلس على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبته وآمل أن ينظر في مناشدتنا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.